وزير الزراعة يتفقد اعمال الشركة العامة لانتاج بذور البطاطس بذمار

■ «ذمار/رشاد الجمالي

تفقد الدكتور منصور الحوشبي- وزير الزراعة والري خلال زيارته للشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس بمحافظة ذمار أعمال الشركة وما تقدمه للمزارعين، واستمع الأخ الوزير من المسئولين بالشركة عن آلية إنتاج الشركة وما تقدمه من خدمات لتوفير البذور المحسنة لمختلف المناطق الزراعية بالجمهورية، خاصة مأرب وحضرموت، مشيرين إلى أن الحقول المخصصة لهذا الموسم تهدف إلى إنتاج ما يقرب عن أربعة آلاف وخمس مائة إلى خمسة آلاف طن من بذور البطاطس، لافتين بأن الشركة تسعى لفتح قنوات زراعية لزراعة البطاطس في محافظتي الضالع وأبين.

وقد أكد الأخ الوزير على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة بالقطاع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي العائلي للمزارعين من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تعمل على تحسين الإنتاجية الزراعية بحيث ينتشر محصول البطاطس في جميع المحافظات لما له من أهمية اقتصادية.

وحث على ضرورة تكامل الأدوار وإيجاد شراكة اقتصادية بين القطاعين الرسمي والتعاوني والقطاع الخاص لما من شأنه الحفاظ على نظم إنتاج البذور وتوسيع نطاق استخدام البذور وتسويقها.

كما اطلع وزير الزراعة والري على مشروع توسيع السعة المخزنية بحوالي ألف طن، بتكلفة ٢٥٠ مليون ريال، ووجه وزير الزراعة والري بسرعة تنفيذ المشروع في العام الحالي ٢٠١١م لما له من أهمية في حفظ بذور البطاطس.

كما قام الدكتور الحوشبي بزيارة تفقدية لهيئة البحوث والإرشاد الزراعي، واستمع من الدكتور محمد الأشول- رئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي إلى شرح عن أنشطة الهيئة في مجال البحوث والدراسات التطبيقية، وأشار الأشول إلى أن أهداف الهيئة تتمثل في تخطيط وتنفيذ البحوث بحسب حاجة القطاع الزراعي في تطوير الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني من خلال البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية في المجالات الزراعية المختلفة ودعم وتنسيق الأنشطة البحثية والإرشادية على المستوى الوطني وبين أن الهيئة تقوم بتطوير تقنيات محسنة وملائمة تساهم في زيادة الإنتاجية الزراعية والعمل على استدامة قاعدة الموارد التي تدعم الزراعة، مضيفاً أن الهيئة تقوم بوضع وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج في مجال الأبحاث الزراعية والإرشاد الزراعي بالتنسيق مع الجهات المعنية وكذا توثيق ونشر نتائج البحوث والدراسات وتبادلها مع الجهات المعينة محلياً وخارجياً، وأفاد الأشوع بأن الهيئة تشارك في وضع برامج تنمية المرأة الريفية في الجانب الزراعي بالتنسيق مع مشاريع التنمية والجهات ذات العلاقة وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج لخاصة بتدريب وتأهيل الكادر البحثي والإرشادي وتنمية مهاراته، وخلال الزيارة أكد الأخ/ وزير الزراعة والري على ضرورة تطوير نظام متكامل لتأمين ونشر البذور عالية الجودة والنوعية ومساعدة المزارعين على إنتاج البذور المتفوقة من الأصناف المحلية السائدة لزيادة وتحسين إنتاجية المحاصيل الأساسية.

كما اطلع الدكتور منصور الحوشبي -وزير الزراعة والري أمس على نشاط المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة ودورها في عملية تطوير نظام متكامل لتأمين ونشر بذور عالية الجودة والنوعية ومتفوقة ومساعدة المزارعين على انتاج البذور المتفوقة من الأصناف المحلية السائدة للإسهام في زيادة وتحسين إنتاجية المحاصيل الأساسية، واستمع الدكتور منصور الحوشبي- وزير الزراعة والري من المهندس عبد الباسط الأغبري مدير عام المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة إلى ما تقدمه المؤسسة لدعم المزارعين في زراعة محصول القمح والبذور المختلفة.

وحث الأخ وزير الزراعة على مضاعفة إنتاج كمية البذور المحسنة من القمح والحبوب وإدخال أصناف جديدة ومحسنة وتقديم الخدمات الإرشادية في كافة المناطق الزراعية.

٣٨,٦٪ معدل النمو السنوي في قيمة واردات اليمن من الألبان ومنتجاتها الصناعية

■ «كتب/منصور شايع

بلغ إجمالي قيمة واردات اليمن من الألبان ومنتجاتها الصناعية خلال العام الماضي ٢٠١٠م أكثر من ٥١ ملياراً و٨٤٨ مليوناً و٦٢٥ ألف ريال ، مقابل ٣٧ ملياراً و٤٠٠مليون ريال في العام السابق ٢٠٠٩م ، مسجلة زيادة بنحو ١٤مليارا و٤٤٨مليون ريال وبمعدل زيادة سنوية ٣٨,٦٪.

وأشارت بيانات إحصائية حديثة حصلت عليها الثورة " إلى أن قيمة الواردات من الألبان ومنتجاتها وغيرها جاءت في المرتبة الأولى تجاوزت٢٥ ملياراً و ٣٣٩ مليوناً و٣٣٢ ألف ريال العام الماضي ، تلتها قيمة القشدة المستوردة في ٢٠١٠م بشكل مسحوق بلغت ٨ مليارات و٤٤٤ مليوناً و١٠٩ آلاف ريال، وجاءت ثالثا الواردات من الأجبان بقيمة تجاوزت ٤ مليارات و٦١٣ مليوناً و٦٤٥ ألف ريال.

وبحسب البيانات فأن إجمالي قيمة صادرات اليمن من هذه الأصناف في ٢٠١٠م بلغت ٦ مليارات و٨٢ مليوناً و٤٠٠ ألف ريال، منها ٥ مليارات و٣٣٩ مليوناً و٥٢٠ ألف ريال قيمة الصادرات وطنية المنشأ وحوالي ٧٤٢ مليوناً و٨٨٠ ألف ريال إعادة صادرات . جاءت في المرتبة الأولى الألبان الطازجة والقشدة بمبلغ تجاوز ٣ مليارات و٦٧٧ مليوناً و٩٥٩ ألف ريال المنتجات التي تحتوي على حليب طبيعي وغيرها بمبلغ مليارين و٢٤٥ مليوناً و٥٥٢ ألف ريال.

خبراء :اليمن تمتلك فرصاً استثمارية واعدة في الصناعات الغذائية

■ «خاص / الثورة

أكد خبراء أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في الصناعات الغذائية صناعة وتعليب الأسماك وصناعة المعلبات الغذائية وحفظ وتعبئة المواد الغذائية المتنوعة وصناعة المعلبات الغذائية وتجفيف وتعليب التمور.

كما أن هناك إمكانية للاستثمار في إنتاج النشا والجلوكوز وإنتاج المربيات الغذائية وكذا إنتاج عصير الفواكه المركزة بالإضافة إلى إنتاج منتجات زراعية صناعية.

وأوضح تقرير بأن الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية يعتبر إلى حد ما كبيراً بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث تشكل نسبة الصناعات الغذائية حوالي ٢٤٪ من إجمالي المشروعات الصناعية و ١٣٪ من إجمالي المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية وذلك خلال الفترة ٢٠٠١م سبتمبر ٢٠٠٤م ويعود ذلك إلى العائد السريع الذي يتحقق من هذا المجال، الجدير بالذكر هنا أن التعديلات الأخيرة للقانون وخصوصاً إعفاء مستلزمات الإنتاج للمشروعات الصناعية بنسبة ٥٠٪ من الرسوم الجمركية والضريبية قد ساهم إلى حد كبير في تخفيض كلفة الإنتاج لهذه المشروعات وبالتالي استغلال الطاقات الإنتاجية للصناعات المتخصصة في المجال الغذائي والصناعات الأخرى وزيادة الإنتاج لهذه المصانع وأيضاً القدرة على المنافسة في السوق المحلية.

ويروا أن أهم المعوقات التي تواجه الاستثمارات في المجال الصناعي (الصناعات الغذائية) تتمثل في ضعف البنية التحتية، عدم اهتمام المصنعين بالمواصفات والمقاييس والجودة، مشاكل التسويق، الاعتماد على المواد الأولية المستوردة، ارتفاع الرسوم الجمركية والضريبية بالمقارنة مع إجمالي الرسوم والضرائب التي تفرض على المنتجات المستوردة المشابهة .

وأكدوا أن هناك ترابطاً كبيراً بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي (الصناعات الغذائية) حيث أن مدخلات معظم هذه الصناعات تأتي من القطاع الزراعي والسمكي وهذه القطاعات لديها من السياسات التي تعمل على دعم سياسة إحلال المواد الخام المحلية محل المواد الخام المستوردة ومن خلال الاستراتيجيات الخاصة بهذه القطاعات يتم التنسيق في إطار الاستراتيجية العامة لخطط التنمية بهدف إحداث التكامل بين الاستراتيجيات لمختلف القطاعات الداعمة لهذا التوجه والذي يكرس لتحقيق هذه الغاية.

وبالنسبة للاستثمارات التي يمكن إقامتها في الزراعة ذات الصلة بالصناعات الغذائية فهناك العديد منها نبرز أهمها على سبيل المثال زراعة وإنتاج المحاصيل الصناعية، إنتاج الفواكه والخضار بأنواعها... الخ.

وأشاروا إلى أن مجال الصناعات الغذائية يعتبر واسعاً وتتوافر به العديد من الفرص الاستثمارية ذات العائد السريع كما أن قانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٢ هدف بالدرجة الرئيسية إلى مساعدة الصناعات القائمة والجديدة لاسيما الصناعات الغذائية منها إلى إيجاد الحلول والمعالجات لتقليل كلفة الإنتاج لهذه الصناعات الغذائية من خلال إعفاء مستلزمات الإنتاج بنسبة ٥٠٪ من الرسوم الجمركية والضريبية وإذا ما أخذنا بعين الحسبان توافر مدخلات الإنتاج المحلية، وتواجد سوق محلية ومجاورة لاستهلاك المنتجات الغذائية، وكذلك التنسيق بين الجهات ذات العلاقة لاستكمال إجراءات إنشاء المناطق الصناعية كل هذه العوامل بالإضافة إلى دور الهيئة في الترويج للمناخ الاستثماري ستعمل على جذب مزيد من الاستثمارات في المجال الصناعي ومنها الصناعات الغذائية.

في ورشة عمل بصنعاء: التأكيد على أهمية التعاون مع الجانب الحكومي لمحاربة الفقر والبطالة

■ «الثورة/عادل المدان

أقيمت أمس في صنعاء ورشة عمل لتحديد احتياجات شباب محافظة مارب من المشاريع الصغيرة والتي تنظمها على مدى ثلاثة أيام مؤسسة حلول بالشراكة مع الوكالة الأمريكية «usaid» في إطار مبادرة بناء تنمية قدرات الشباب.

وفي افتتاح الورشة أشار الأخ إبراهيم الشامي، مدير المؤسسة في كلمته إلى أهمية الاصطفاف إلى جانب الحكومة وكل القوى الخيرة لمحاربة الفقر والبطالة وآثارهما والإسهام في تحقيق استراتيجيات وخطط التنمية وتحفيز مختلف شرائح المجتمع المدني لتكون منتجة وفاعلة عن طريق تدريبها وتأهيلها وبالتالي تصبح قادرة على الإسهام في تحدي الفقر والبطالة وآثارهما عن طريق تأسيس تحالفات وكيانات انتاجية ناجحة، توفير فرص العمل الموسمية لطلاب الجامعات أبناء الأسر الفقيرة بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة وقطاعاتها الإنتاجية مما يساعد هذه الفئة على مواصلة التعليم وتأمين احتياجاتها الضرورية ومتابعة البحوث والدراسات الهادفة إلى إيجاد حلول للفقر والبطالة وإقامة الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى التوعية بمخاطر الفقر والبطالة وآثارهما والتعاون مع كل أجهزة القوى الخيرة محلياً وإقليمياً ودولياً لمواجهة الفقر والبطالة وآثارهما.

وعن المنهجية لمؤسسة حلول أشار الشامي إلى أن المؤسسة تقوم بدراسة وتحليل مشاكل المجتمع المرتبطة بالفقر والبطالة وآثارهما والإسهام في إيجاد وتنفيذ الحلول التي تحد منها ، أضف إلى ذلك التوعية بمخاطر الفقر والبطالة وآثارهما.

وأضاف أن من أنشطة وبرامج المؤسسة هي فرص العمل الموسمية لطلاب الجامعات أبناء الأسر الفقيرة، برنامج تحالف المرأة الإنتاجي، وبرنامج بسمة لتشغيل خريجي المعاهد الفنية والشباب العاطل.

أما المستهدفون من البرنامج فهم الطلاب الجامعيون أبناء الأسر الفقيرة والأسر المنتجة، العاطلون، الأيتام، أطفال الشوارع، الأحياء الفقيرة.

اقتصاديون يدعون إلى معالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري

■ «كتب/محمد/راجح

دعا اقتصاديون إلى معالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري لليمن وإقرار استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية التي تعاني من إهمال شديد وتبديد لثروات هامة يمكن أن تستغل كمورد اقتصادي لدعم الاقتصاد الوطني.

وطبقاً لتقرير حكومي فإن الواردات السلعية في اليمن نمت بوتيرة أسرع من الصادرات، مما أحدث خللاً في الميزان التجاري والذي استفحل بشكل أكبر خلال الثلاثة أعوام الماضية بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض أسعاره نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وأشار التقرير الصادر عن وزارة التخطيط إلى أن هذه العوامل أدت إلى ظهور عجز في الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م.

ويؤكد خبراء أن هناك العديد من المعوقات في القطاع التجاري تتمثل في عدم إنجاز استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية وضعف القدرات التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية وندرة توفير البيانات والمعلومات عنها، لافتين الى انعدام وجود أجهزة متخصصة لتمويل ضمان الصادرات وكذا ندرة توفر منظومة متكاملة وحديثة للتعبئة والتغليف.

وتستهدف خطة التنمية الرابعة تنمية الصادرات السلعية غير النفطية، إلى ١٢,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، إضافةً إلى تنظيم التجارة الخارجية في إطار حرية التجارة والمنافسة وآليات السوق .

وتسعى الحكومة في إطار الخطة الخمسية إلى تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات لتحقيق اهداف الاستراتيجية في هذا المجال.

وتتضمن هذه السياسات استكمال وتحديث البنية القانونية والمؤسسية وتحسين الأداء اللوجستي للتجارة الخارجية في المعابر الحدودية وتعزيز قدرة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

كما تشمل الإجراءات توفير وتنويع مصادر الواردات من السلع الأساسية بالجودة والأسعار المناسبة وتطبيق قواعد حماية الإنتاج الوطني من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، بالإضافة لتشجيع وتحفيز الصادرات النفطية وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات الوطنية بالأسواق الخارجية ومواصلة دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات الإقليمية والدولية وتعظيم الاستفادة من آليات توسيع الأسواق في تنمية وتنويع الصادرات السلعية غيرالنفطية وتقييم مستوى تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات.

محافظ حضرموت يؤكد على دور معهد العلوم الإدارية في تلبية احتياجات المجتمع

■ «المكلا/ سبأ

أكد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني على أهمية أن يضطلع فرع المعهد الوطني للعلوم الإدارية بالمكلا بدوره في عملية التدريب والتأهيل وتلبية احتياجات المجتمع ورفد القطاعين العام والخاص بالكوادر المؤهلة التي تمكن من الارتقاء بالعمل الإداري والمالي، جاء ذلك خلال زيارته أمس لفرع المعهد.

واستمع محافظ حضرموت من المدير العام لفرع المعهد طارق بازرعة والمسئولين في المعهد إلى الخطط والبرامج والدورات التي ينفذها حالياً المعهد واتجاهات عمله المستقبلي سواء في إقامة الدورات التأهيلية لموظفي الوحدات الإدارية للدولة أو في فتح العديد من التخصصات التي تلبي احتياجات المجتمع، مشيرين إلى الجهود الجارية بالمعهد في جوانب التطوير الأكاديمي والتقييم المستمر للمناهج التي تواكب عملية التطوير..

وأكد المحافظ الديني استعداد قيادة السلطة المحلية بالمحافظة على دعم برامج وخطط المعهد وتقديم له كافة التسهيلات التي تمكنه من القيام بدوره التدريبي والتأهيلي بالشكل الأمثل .. وكان محافظ حضرموت اطلع على سير الامتحانات في فرع المعهد على مستوى الدبلوم في تخصص المحاسبة حيث يجلس لأداء هذه الامتحانات نحو ٤١٣ طالباً وطالبة.

مؤشرات اقتصادية

تونس ترصد ١٥,٥ مليار دولار موازنة تكميلية للعام الجاري

■ «الثورة»/متابعات

أنهت الحكومة التونسية، النظر في قانون المالية التكميلي، والرامي إلى تعديل الاعتمادات الأولية لميزانية الدولة، لتأخذ بعين الاعتبار التأثير المالي للإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها اثر ثورة ١٤ يناير. وستكون الميزانية الجديدة أو المعدلة في حدود ٢١.٣ مليار دينار بما يعادل ١٥,٥ مليا دولار، مقابل حوالي ١٩.٥ مليار دينار للميزانية التي كانت مبرمجة قبل الثورة.

ويقدر الفارق الجديد في الميزانية بنحو ٢.٣ مليار دينار بسبب الإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، على أن تكون تكلفة الموازنة الجديدة بحدود ١٣.٧ مليار دينار وسيخصص نصيب الأسد منها لنفقات الأجور.

وتمكنت تونس من توفير ٢.٨ مليار دينار لسنة ٢٠١١م في إطار التعاون الدولي التونسي الثنائي ومتعدد الأطراف . وتقدر احتياجات تونس الإجمالية من موارد التمويل الخارجي الإضافية للعام الحالي بقيمة ٤.٢ مليار دينار لمجابهة الانعكاسات الناجمة عن الظرفية الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد التونسي.

ويفسر هذا الحجم من الحاجيات الإضافية والاستثنائية من التمويل الخارجي بارتفاع العجز الجاري للمدفوعات الخارجية بحوالي ١.٥ مليار دينار نتيجة تقلص الصادرات وخاصة النقص الهام في عائدات السياحة.

وتقلصت المداخيل الجبائية بنحو ١٠.٧٪ خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة الجارية مقارنة بنفس الفترة من ٢٠١٠م، وتهم الأداءات المباشرة وغير المباشرة، كما تقلصت مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي بـ ٣٠٪.

وستأخذ الميزانية المعدلة التي سيقع الإعلان عنها قريبا، بالاعتبار المستجدات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ثورة ١٤ يناير. وخاصة الانتدابات الجديدة في الوظيفة العمومية، والتي ستكون في حدود ٢٠ ألف موطن شغل ومثلها كذلك أي ٢٠ ألف انتداب في صفوف الجيش الوطني وقوات الأمن الداخلي، إلى جانب القرارات التي اتخذت لمساندة المؤسسات الاقتصادية على الصعيدين الاجتماعي والمالي، بسبب الصعوبات التي تعاني منها.

٥٧,٤ مليار دولار مشروع مساعدات دولية لمصر وتونس

■ «الثورة»/متابعات

قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاغارد إن القيمة الإجمالية للمساعدات التي ستحصل عليها مصر وتونس يصل إلى ٤٠ مليار يورو، بما يعادل ٥٧,٤ مليار دولار.

وأضافت لاغارد في مقابلة مع العربية أن قيمة المساعدات التي ستحصل عليها مصر وتونس ضمن برنامج وضعته مجموعة السبع تبلغ أربعين مليار يورو.

ومن ناحية أخرى قالت لاغارد إن لقاءها مع الملك عبدالله بن عبد العزيز كان جيدا وتناول مواضيع عدة منها العلاقات بين فرنسا والسعودية.

وفي لقاءها مع العربية قالت لاغارد إنه للمرة الأولى خلال قمة السبع، يتم دعوة رئيسي وزراء مصر وتونس لمناقشة التطورات في بلادهما وخططهما المستقبلية. وكان هناك التزام قوي من دول مجموعة السبع لمساعدة مصر وتونس والدول الأخرى التي تواجه الأوضاع ذاتها. مشروع مساعدة هذه الدول هو بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد إضافة الى بنك التنمية الافريقي وبنك الاستثمار الأوروبي.

منظمة التجارة العالمية تحذر من تنامي الحماية التجارية

■ «الثورة»/متابعات

حذرت منظمة التجارة العالمية من أن دول العالم تستسلم للحماية التجارية بعد الأزمة المالية العالمية، إذ إنها تحد من صادرات الغذاء والمواد الخام وتضع حواجز جديدة أمام الواردات. وقالت المنظمة في تقرير يقيم سلوك الحماية التجارية لأكثر من ١٨٠ دولة، إن القيود على تصدير السلع الأولية من القطن الهندي والقمح الأوكراني والمعادن النادرة الصينية والفحم الصيني "لا تخلو من الأخطار". ويتعارض اتجاه الحماية التجارية المتنامي، الذي درسه كتاب التقرير في الفترة من أكتوبر عام ٢٠١٠م إلى أبريل ٢٠١١م، مع الوعود التي قطعتها اقتصادات رائدة وصناعية بمقاومة الحماية التجارية وتداعياتها السلبية.

وقال التقرير المقرر صدوره في ٢١ من يونيو "القيود التجارية التي فرضها أعضاء منظمة التجارة العالمية خلال الأشهر الستة الماضية أصبحت أكثر وضوحا عما كانت في فترات سابقة". وأضاف "تم استحداث إجراءات جديدة لتقييد الصادرات ولا سيما بعض المواد الخام والسلع الزراعية لأسباب عديدة.. وقامت بذلك أيضا دول مجموعة العشرين وهو ما يتناقض مع تعهدها".

وأظهر التقرير، أن غياب القواعد العالمية بشأن حظر التصدير أدى إلى فرض ٣٠ قيدا جديدا على الأقل في الفترة من أكتوبر ٢٠١٠م حتى أبريل ٢٠١١م من قبل الصين والهند واوكرانيا وفيتنام ودول أخرى مقارنة مع ٢٥ قيدا جرى فرضها خلال الأشهر الـ ١٢ السابقة. وتتضمن هذه القيود ضرائب على الصادرات وفرض حصص للصادرات. وقال التقرير "هذه الإجراءات قيل إنها اتخذت لحماية البيئة أو لضمان الإمدادات المحلية من المنتجات الغذائية بأسعار معقولة.. لكن استخدام هذا النوع من الإجراءات التجارية لمواجهة هذه المشكلات لا يخلو من الأخطار".